السياسة الفرنسية الإستدمارية للريف الجزائري 1830-1962: المعالم والآثار

إعداد: دريدي منيرة
د. خليفة بوراس مشرفا

مقدمة:

أدت التحولات التي عرفتها أوربا منذ الثورة الصناعية وما فرضته من تزايد للحاجة إلى المواد الأولية، اليد العاملة والأسواق، إلى بحث الدول الأوربية عن تعزيز وتدعيم قوتها الاقتصادية في ظل اشتداد المنافسة الدولية في هذا المجال إلى تقسيم إفريقيا بين الدول الأوربية، فكانت الجزائر القوة المتوسطية آنذاك من نصيب فرنسا، التي لم تتردد منذ الأيام الأولى لدخولها الجزائر في تدمير البنى الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة خاصة في المناطق الريفية لما تزخر به هذه المناطق من إمكانيات زراعية كبيرة تعتبرها فرنسا حيوية بالنسبة لاقتصادها، إضافة إلى الأهمية السياسية لتدمير الريف من تسهيل للتغلغل الفرنسي في البلاد من خلال تطبيق سياسة فرق تسد لتفكيك المجتمع الريفي المتماسك وبالتالي تقويض أي محاولة للتوحد لمقاومة فرنسا، إضافة إلى تجفيف منابع الدعم المالي للمقاومات الشعبية بتدمير الاقتصاد من جهة والمؤسسات الدينية المؤهلة للعب دور في هذا المجال بفضل الموارد المالية التي تجمعها من التبرعات والزكاة والوقف من جهة أخرى، وقد استباحت فرنسا لتحقيق هذه الأهداف مختلف الوسائل الإكراهية رافعة شعار احتلوا البلاد بالسيف والمحراث، وهوما أفرز وضعا متدهورا في الأرياف ووضعا أكثر تدهورا في المدن، الأمر الذي غذى السخط تجاه فرنسا، وهيأ الأوضاع لتفجير الثورة التي توجت بالاستقلال بعد سنوات من المواجهات الدامية، غير أن خروج القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر لا ينفي بقاء إرث ثقيل ألقى بضلاله السلبية على البلاد عشريات طويلة بعد الاستقلال، إذ كرست السياسات الإستدمارية وضعا متخلفا في الريف ليس له نظير، وملفات معقدة على طاولة السلطة السياسية للجزائر المستقلة تتعلق بالملكية العقارية للأراضي، الأمية، التوسع في الأحياء الفوضوية على أطراف المدن، زيادة على مشاكل اقتصادية تتعلق بتغير هيكل الإنتاج للجزائر، ومشكلة فك الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري مع فرنسا بأقل أضرار ممكنة، وللتفصيل أكثر في هذا الموضوع سنحاول معالجته على ضوء اعترافات وشهادات كتاب وعسكريين من الجيش الفرنسي من خلال إتباع الخطوات التالية:

أولا: لمحة عن الريف الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي: لقد كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1830 مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى، حيث كان سكان الريف يشكلون 90% من إجمالي سكان البلاد، يمارس أغلبهم النشاط الزراعي، وقد كان المجتمع الجزائري يتميز آنذاك بـ:

من ناحية الملكية العقارية: صنفت أشكال ملكية الأرض آنذاك إلى أربعة أشكال:

أ. أراضي الدولة أو البايلك: تقدر مساحتها الإجمالية بـ 176.166 هكتار، وهي تشكل الأراضي الخصبة المجاورة للمدن، تتركز معظمها في قسنطينة بمساحة تقدر بـ 128.010 هكتار، أي بنسبة 72% من إجمالي أراضي البايلك، و34.156 هكتار لوهران، و14.000 هكتار للعاصمة [1].

ب. أراضي العرش: تقدر مساحتها بـ5 ملايين هكتار، تستغل من قبل أفراد القبيلة بصفة مشتركة في الزراعة أو الرعي لفائدة أفراد العرش جميعا.

ج. أراضي الملك: تقدر مساحتها بـ 3 ملايين هكتار، تقع في الجبال، وهي ملكية خاصة لرؤساء القبائل، كما تمثل الشكل الوحيد للملكية الفردية في الجزائر قبل 1830.

د. أراضي الأوقاف والأحباس: تقدر مساحتها بحوالي 3 ملايين هكتار، تستغل من قبل المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا ويوجه إنتاجها للمنفعة الجماعية [2].

يتضح من خلال أشكال ملكية الارض السابقة أن هذه الأخيرة كانت محددة تحديدا دقيقا يشمل كافة أفراد المجتمع دون إقصاء أو تهميش، إذ تستفيد الدولة من أراضي البايلك، بينما يستفيد أفراد القبائل من أراضي العرش بطريقة عادلة، في حين يستفيد الملاك من أملاكهم والفقراء من الأوقاف والأحباس، وهوما ينفي صفة الحرمان من الملكية في البلاد آنذاك.

من الناحية الثقافية: لقد كان الشعب الجزائري متعلما وملما بقواعد اللغة العربية والعلوم الدينية وذلك نظرا للدور الذي لعبته الزوايا والمساجد المنتشرة في القرى في كافة أنحاء البلاد في تقديم تعليم ذو نوعية جيدة، حيث كان الطلاب الجزائريون الذين يتوجهون إلى جامع القرويين بفاس أو جامع الزيتونة بتونس يُلحَقون مباشرة بالأقسام العليا للتخصصات اعترافا منهم بجودة التعليم في الجزائر[3]، بل إن الفرنسيين أنفسهم وفي مقدمتهم الجنرال Valze اعترفوا أن كل الجزائريين قبل 1830 كانوا يجيدون القراءة والكتابة [4].

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان المجتمع الجزائري يتميز بالتماسك بين أفراده نظرا للتضامن والتكافل المؤطر بمؤسسات منظمة كالمؤسسات الدينية عامة.

ثانيا: أدوات السياسة الفرنسية لتدمير الريف الجزائري:

حاولت فرنسا فور وصولها إلى الجزائر تدمير البنية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية للمجتمع الجزائري وربطها بما يخدم مصالحها، واعتمدت لتحقيق ذلك على أساليب قانونية تستهدف إدخال تغيير جذري على طبيعة الملكية العقارية السائدة، أو تطبيق إجراءات عسكرية ترهيبية لإرغام الجزائريين على ترك أراضيهم، إضافة إلى محاولة التأثير على هيكل الإنتاج للجزائر وربطه باقتصادها، فكانت أول الخطوات التي قامت بها في الأرياف هي السيطرة على الأراضي الزراعية لاستغلالها لصالحها، وهي الحقيقة التي تؤكدها مقولة الجنرالLouis Lamoriciere: "الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر، هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة، لهذا ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فورا إلى الجزائر، وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم الأراضي فور وصولهم." وكذا ما قاله المارشال Clauzel مخاطبا المستوطنين الأوربيين سنة 1835: " لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما أوتينا من قوة." [5]

لقد بدأت فرنسا في تنفيذ مخططها للاستيلاء على الأراضي بما يسمى "أراضي الحبوس" التي أصدرت أمرا لمصادرتها في 8 سبتمبر 1830، تلاه إصدار قرار آخر في الفاتح من مارس 1833، لتتم بعدها إلحاق الحبوس بمديريات الأملاك بإصدار قانون 1851 [6]، وبما أنه لم يكن بالإمكان بيع أراضي الحبوس لمخالفة هذه العملية تعاليم الدين الإسلامي، تحايلت الإدارة الفرنسية آنذاك للسيطرة على تلك الأراضي من خلال إستئجارها لمدة 99 سنة بشكل مفروض، غير أن هذا الإيجار كان في الحقيقة تنازلا وليس إيجارا بأتم معنى الكلمة، لهذا وصف الكاتب الفرنسي Mercier هذه الخطوة بأنها عملية نهب حقيقية[7].

لم تقتصر أهداف فرنسا من استهداف أراضي الحبوس والوقف كأول خطوة في مسيرتها التدميرية على الحصول على أراضي زراعية فحسب، بل استهدفت تدمير البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، باعتبار أن الحبوس كانت مصدرا لتمويل التعليم ودعامة للتكافل الاجتماعي، وقد صرح أحد الكتاب الفرنسيين سنة 1833 واصفا هذه العملية متعددة الأهداف: "لقد وضعنا اليد على الموارد، وأهملنا المدارس،... الأضواء منطفئة من حولنا...أي أننا جعلنا المجتمع المسلم أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه قبل أن نعرفه" [8]، الأمر الذي يتنافى مع ما روجت له الدوائر الفرنسية بأنها أتت إلى الجزائر لأداء رسالة إنسانية تتمثل في إنقاذ الجزائريين من آفة الجهل والتخلف عن ركب الدول المتحضرة [9].

تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية مارست سياسة انتقائية في الاستحواذ على الأراضي، حيث سارعت إلى السيطرة على الخصبة منها متجنبة الأراضي التي يتطلب استصلاحها تكاليفا، بهدف تسريع وتدعيم تواجدها في الجزائر والدليل على ذلك ما صرح به الجنرال بيجوسنة 1840 قائلا: " يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها"[10]، وقد كانت هذه العملية سهلة بالنسبة لهم كونهم أباحوا استخدام كل الوسائل لسلب الممتلكات حيث لخص الكاتب Marcel Egretaud هذه السياسة بـ "إن سرقة الأراضي كانت باستمرار سهلة التنفيذ، فهي تبدأ بالاستيلاء على الأراضي وإقرار الأمر الواقع، ثم يتدخل القانون لتبرير وتغطية ذلك النهب بطبقة من الطلاء السميك الذي يضمن حقوق الملاك الجدد"، ويضيف كاتب فرنسي آخر "عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطاردهم، فإذا قاومونا بالسلاح فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من الأوراق القانونية، وهذا هوحق الغزو"[11]

وفي هذا السياق، تم في 1845 الانطلاق في تطبيق الحراسة القضائية كأداة لنزع الملكية في الأرياف، وهي تخص القبائل المصنفة على أنها في حالة حرب ضد فرنسا من وجهة النظر الفرنسية – المقاومة الشعبية-، وكل من يقدم المساعدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى من تعتبره فرنسا عدوا، ومن يتركون ممتلكاتهم أو أقاليم إقامتهم لمدة تزيد عن 3أشهر دون إذن من الإدارة الفرنسية[12]،كما زعمت هذه الأخيرة خلال هذه الفترة أنها تحاول المحافظة على الملكية العقارية عن طريق ترقيمها، غير أنها بهذه الطريقة سهلت عملية تحويل الأراضي إلى سلع يتاجر بها بعد أن كانت الملكية الجماعية تحول دون بيعها [13].

إضافة إلى نزع الأراضي من خلال منع أصحابها من أعمال الحرث والزرع والحصاد دون تصريح من الإدارة الفرنسية، وهذا تمهيدا لإخلاء هذه الأراضي بغية تصنيفها ضمن قائمة الأراضي الشاغرة، ثم السيطرة عليها فيما بعد[14].

أما في الفترة الممتدة ما بين 1857 – 1863 فقد طبقت فرنسا سياسة الأراضي المحددة، حيث لم تترك للجزائريين سوى أراضي تكفي لمعيشتهم فقط، لتقر سنة 1863 القانون Senatus consulte الذي يشيد بالتحديد النهائي لأراضي القبائل، ويرسخ حق الأوربيين في شرائها، وبذلك تمكنت الشركات الفرنسية من الحصول على أراضي في سهول متيجة، عنابة، وهران، سطيف وقسنطينة [15].

في 1871 أصدرت الإدارة الفرنسية قانون الأهالي القاضي بالسماح للإدارة المدنية في الجزائر بسجن الأفراد ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي[16]، كما تم في نفس السنة استئناف العمل بالقانون القاضي بالسماح بالتنازل المجاني للأراضي للأوربيين بعد أن تم توقيف العمل به سنة 1864، وهوما سمح للقادمين من الألزاس واللورين بالاستفادة من أراضي تتراوح مساحتها ما بين 40 و60 هكتار[17]، لتصدر فرنسا في جويلية 1873 قانون فارني الهادف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، مما أدى إلى تقسيم وتفتيت أراضي الجماعة بشكل سهل على المعمرين شراءها وحتى الاستيلاء عليها.

وفي 1887 صدر قانون يهدف إلى بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بأثمان بخسة، الأمر الذي مكن الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء على أكثر من 950 ألف هكتار من الأراضي التي كانت ملكا للأعراش وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1887-1889[18].

لم تتوقف السياسة الإستدمارية الفرنسية على نزع الأراضي، بل امتد إلى الممتلكات الأخرى التابعة للمؤسسات الدينية والخيرية، كالاستيلاء على الزوايا التي كانت موجهة لإسكان الفقراء ولفئة الأغنياء المتعرضين لاعتداءات، إضافة إلى نهب وتخريب الثروة الحيوانية كرؤوس الماشية، وهي الحقيقة الثابتة بشهادة واعترافات العقيدforey قائلا "انطلقت من مليانة سبعة طوابير بهدف التخريب واختطاف أكبر عدد ممكن من قطعان الغنم، واختطفنا في هذه الحملة ما يزيد عن ثلاثة آلاف رأس غنم، وأشعلنا النار في أزيد من عشرة قرى كبرى، وقطعنا وأحرقنا أكثر من عشرة آلاف من أشجار الزيتون والتين وغيرها". إضافة إلى ما قاله Saint Arno عن حملته بمنطقة القبائل سنة 1851 " تركت ورائي حريقا هائلا، أحرقت نحو200 من القرى، أتلفت جميع البساتين وقطعت جميع أشجار الزيتون"، وكان هدف فرنسا من ذلك هوتجفيف منابع تقديم الدعم المالي للمقاومات الشعبية التي شكل الريف قاعدتها الأساسية[19].

كما لم تقتصر أعمال التخريب على الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج، بل طالت حتى تغيير المواد المنتجة بإحلال المواد الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا محل المواد الاستراتيجية للجزائر، فقد أدى تدمير الكروم في فرنسا في الفترة الممتدة ما بين 1870 -1880 إلى تعويض ذلك بزراعتها في الجزائر، الأمر الذي أثر على الخصوصيات الثقافية والقدرات الاقتصادية للبلاد، حيث وجد الجزائريون أنفسهم مجبرين على العمل في مجال يتعارض وتعاليم دينهم بل ومساهمين بجهدهم في انتعاش هذه الصناعة، حيث أصبح الخمر المادة الأولى المصدرة من الجزائر[20]. أما زراعة الحبوب التي كانت تمثل القطاع الثاني المساهم في تراكم رأس المال في الجزائر، فقد دفعت إلى الأراضي الأقل خصوبة بفعل نمو قطاع الكروم، الأمر الذي حد من نمو زراعة الحبوب [21]، وتسبب في سوء التغذية وفي اللجوء إلى استيراد الحاجات الغذائية الوطنية[22] .

جدير بالذكر أن وجود اتحاد جمركي بين الجزائر وفرنسا آنذاك، فتح المجال لتصريف الإنتاج إلى فرنسا، غير أن هذا الوضع جعل الجزائر عرضة للأزمات الاقتصادية نتيجة هذا الارتباط، فإمكانية التصدير إلى فرنسا كانت تتوقف على كمية الإنتاج بها، لهذا طالب الجزائريون مع بداية القرن العشرين بإنهاء هذا الاتحاد الجمركي وتوجيه الإنتاج إلى أسواق أخرى، وبالموازاة مع ذلك، تعالت أصوات أخرى مطالبة بإنهاء التوسع في المساحات والعمل بالمقابل من ذلك على تنويع المحاصيل[23]. غير أن كلا المطلبين لم يتحقق، بل استمر وتعمق هذا الارتباط بفعل عدة عوامل منها زيادة طلب فرنسا على المؤونة خلال الحرب العالمية الأولى وانخفاض قيمة النقد[24]، الأمر

الذي أدى إلى تزايد عدد الخماسين في الأرياف [25]، وإلى التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 مما جعل الخماسين يعانون من الفقر أكثر من أي وقت مضى[26].

من جهة أخرى، أدت سياسة التشغيل الفرنسية التي تقر برواتب منخفضة للجزائريين عن الحد الأدنى للأجور، مع إجراء التوظيف على أساس ما عرف باتفاقات القدرات الجسدية الناقصة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار وعجز الأرض عن إعالة الأعداد المتزايدة للسكان، إلى تدهور معيشة الجزائريين وزيادة الهجرة نحو المدن والخارج، حيث بلغ عدد النازحين من الريف إلى المدينة خلال الفترة الممتدة ما بين 1930–1960 حوالي 1.500.000 نازح يعانون الأمرين في المدن من جراء البطالة، وعدم توفر السكنات[27].

لقد كان للعوامل السابقة دورا في تفجير الثورة، الأمر الذي دفع بالإدارة الفرنسية إلى مراجعة سياستها الاقتصادية من خلال السعي لاستحداث مناصب عمل جديدة في الإدارة والتجارة، لكن استمرار النزوح بسبب الدمار العشوائي الذي مارسته القوات الفرنسية لقمع الثورة أدى إلى ارتفاع عدد سكان المدن بشكل حد من فعالية هذه السياسة[28].

ثالثا: آثار السياسة الفرنسية الإستدمارية للريف الجزائري

ترتب عن السياسات الإستدمارية السابقة عدة آثار سلبية على المجتمع والاقتصاد الجزائري بعضها انحصر على مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وبعضها امتد إلى مرحلة الجزائر المستقلة طارحا تحديات كبيرة أمام السلطة السياسية للجزائر المستقلة، ومن بين هذه الآثار:

- تراجع عدد السكان: تسبب حرمان الجزائريين من أراضيهم المتزامن مع كوارث طبيعية كالجفاف والجراد في حدوث المجاعة سنة 1868، والتي أدت إلى هلاك مليون جزائري[29]، متسببة في تراجع عدد السكان الريفيين المفترض أن يخدموا الأرض من 3.000.000 نسمة سنة 1830 إلى 2.125.000 نسمة سنة 1872[30]، حيث قال فارني في هذا الشأن "فالسكان العرب محكوم عليهم بالانقراض في ظرف زمني قصير"، وقد استغلت فرنسا هذا الوضع لملأ هذا الفراغ بـ 2.500.000 أوربي[31].

- انتشار الأحياء الفوضوية البائسة في الجزائر: أدى ارتفاع عدد النازحين من الريف إلى ظهور أحياء الصفيح على أطراف المدن، حيث قدر عددها سنة 1942 بـ 16 مدينة في الجزائر الكبرى تأوي 5000 شخص، لترتفع إلى 58 مدينة سنة 1947، ثم 90 مدينة في 1952، وإلى 164 مدينة سنة 1954 تضم 86.500 ساكن[32]، وبذلك تحولت الجزائر ما بين 1926 إلى 1954 من 38 نسمة في الكيلومتر المربع إلى 381 نسمة\كلم^2، أما بجاية فقد انتقلت من 17 نسمة\كلم^2 إلى 117 نسمة\كلم^2 [33]، علما أن هذا التحول شكل اللبنة الأولى للاختلال في توزيع سكان الجزائر.

- تجدر الإشارة أن الأعداد المرتفعة للنازحين لم تؤثر على عدد السكان الزراعيين الذي انتقل من 4.500.000 مزارع سنة 1930 إلى 7.000.000 مزارع سنة 1960 بسبب اهتمام فرنسا بقطاع الفلاحة[34]، لكنها أدت إلى تعقيد مشكلة التشغيل في المدن، حيث كان واحد من شخصين يزاول نشاطا، مما تسبب في ظهور طبقة بروليتاريا واسعة، كما تسبب النزوح في اختلال التوازن السكاني بين الأرياف، حيث أصبحت بعض الجبال تستوعب أعداد غير مسبوقة من السكان بعد أن استولى الأوربيون على الأراضي الخصبة، ودفع أصحابها الأصليين إلى اللجوء إلى الجبال (مثل جبال بابور التي وصلت الكثافة السكانية بها إلى ما بين 50 و100 نسمة، بينما وصلت في جبال جرجرة إلى ما بين 100 و200 نسمة في الكيلومتر المربع)، مما جعل الاقتصاد الريفي المنهك غير قادر على إستيعابها، ورغم ذلك عرفت بعض المناطق الريفية نقصا في اليد العاملة في ذروة المواسم بسبب العجز عن استخدام الأدوات الحديثة، حيث قدر عدد أيام العمل بالنسبة للرجال بـ 250 يوم عمل\ السنة، و100 يوم عمل\ السنة للنساء.

- تكريس التفاوت في الملكية العقارية: سنة 1954 كان الأوربيون يمتلكون 2.706.000 هكتار لصالح 21.000 شخص، وهوما يعادل 123 هكتار لكل مزارع أوروبي، أما حصة الجزائريين من الأرض فقد قدرت بـ 7.000.000 هكتار لصالح 534.000 مزارع، بمعدل 13 هكتار لكن مزارع، علما أن معظم القاطنين في الأرياف كانوا يملكون أراضي بمساحات لا تزيد عن هكتار واحد، أما الأوربيون في الأرياف فتقدر ملكيتهم بـ 10 هكتار للمزارع الواحد، مع تسجيل تفاوت في نوعية الأراضي[35]، حيث أدت سيطرة الأوربيين على أحسن الأراضي إلى دفع السكان الأصليين للبحث عن سبل العيش في الجبال والصحاري الأقل خصوبة مع محاولة استصلاحها بإمكانياتهم البسيطة[36]، كما تحولت أعداد كبيرة من السكان الريفيين المقيمين إلى بدور حل بعد نزع ملكيتهم[37]، الأمر الذي أثر سلبا على وضعيتهم

الاقتصادية والاجتماعية، وصعب من مشكلة تزويدهم بالخدمات في مرحلة ما بعد الاستقلال نتيجة توزعهم بطريقة متناثرة بين أنحاء البلاد المختلفة.

- نشوء ازدواجية في القطاع الزراعي استمرت حتى الاستقلال شملت قطاع تقليدي خاص بالجزائريين يضم ما تبقى من الملكيات الفردية وأراضي العرش والوقف، ويمارس فيه النشاط الزراعي بطريقة تقليدية، وقطاع حديث يغطي المساحات التي استحوذ عليها الأوربيون في السهول الخصبة، وتمارس الأنشطة الزراعية فيها بطريقة حديثة[38].

- زيادة تناقضات قطاع التشغيل: كانت فئة مستغلي الأرض والأجراء الموسميون المهاجرين تشكل 64,2% من إجمالي العاملين سنة 1954، بينما قدرت فئة الفلاحين، الخادمات والتجار الصغار بـ 19,6%، أما فئة الأجراء المشتغلين في التجارة، الصناعة، الإدارة فقد بلغت 14,2%، وهوما يوضح أن طبقة الفلاحين الريفية تمثل الفئة الأكبر عدديا، وهي في نفس الوقت الأكثر عرضة للاستغلال والحرمان[39].

يعزى هذا الوضع في مجال التشغيل إلى البنية القطاعية للاقتصاد، التي تتميز بالانحياز لصالح قطاع الزراعة، بل الانحياز داخل هذا القطاع للمحاصيل التصديرية على حساب المحاصيل المعاشية، فالأرباح المحققة في مجال الزراعة سنة 1950 بلغت 102 مليار فرنك مقابل91 مليار فرنك لباقي القطاعات[40]، وهوما يوضح ضعف القطاعات غير الفلاحية المفترض المراهنة عليها في ظل تضخم المدن، ويوضح في نفس الوقت أن عمليات الاستحواذ على الأراضي بدأت فعلا تؤتي أكلها بسخاء.

- تدمير الصناعات الحرفية للجزائر بإصدار الإدارة الفرنسية لقانون النظام الحرفي سنة 1868، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الناتج عن التوسع في تصدير المواد الحرفية إلى أوربا لإنعاش صناعة هذه الأخيرة وإرسالها للتسويق في الجزائر، وهوما أدى بحرفيي الجزائر إلى التخلي على نشاطهم نتيجة عدم قدرة منتجاتهم على منافسة نظيرتها الأوربية واللجوء في كثير من الحالات إلى تونس والمغرب[41].

- ارتفاع نسبة الأمية: وصل المعدل الوطني للأمية خلال الثورة إلى 88%، مع تسجيل نسبة أعلى في المناطق الريفية وصلت إلى 90% تركزت بشكل أساسي لدى فئة النساء[42]، إضافة إلى تكريس الانغلاق والتمسك بالأساطير والخرافات[43]، ويرجع ذلك إلى السياسة الثقافية الفرنسية المطبقة في الجزائر والتي يلخص L.Rinn معالمها قائلا: "إننا أهملنا التعليم في الجزائر نظرا لانشغالنا بفرض الإحتلال عن طريق الحروب، بل حتى المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة حولناها عن أهدافها، وذلك بمصادرتنا للأوقاف وضمها لأملاك الدولة، فكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم، بعد أن هجره المدرسون إلى خارج الجزائر"[44]، إضافة إلى ما وثقه الكاتب الفرنسي yular قائلا "لقد أشاع دخول الفرنسيين في الأوساط العلمية والأدبية اضطرابا شديدا، فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم هاربين، ولقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830 بـ150 ألف طالب أو يزيدون، ومهما يكن من شيء فلم ينجو من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة وحرمت أجيال عديدة من التعليم[45] "، وقد أدى هذا الأخير إلى عرقلة الانطلاقة التنموية للبلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تتوقف إلى حد كبير على التعليم النوعي، حيث اضطرت الجزائر إلى استقدام مدرسين من المشرق العربي لسد النقص في الأساتذة في الجزائر.

- مشكلة ارتباط التعاملات التجارية للجزائر بشكل مفرط مع فرنسا ففي سنة 1962 كانت 80% من صادرات الجزائر موجهة إلى فرنسا، و80% من وارداتها تأتي منها، وهوما يجعل انتعاش قطاع الفلاحة ووضعية الشرائح الشعبية العاملة به مرتبط بطلب فرنسا على المنتوجات الجزائرية، وهوما يعكس تبعية البلاد للخارج[46].

خاتمة:

يتبين من خلال ما سبق أن السياسة الإستدمارية الفرنسية المطبقة في الجزائر عامة والمناطق الريفية بشكل خاص كان لها أثر بالغ في تكريس تخلف البلاد خلال المرحلة التي كانت فيها تحت وطأة الاحتلال وما بعدها، فهذه السياسة خربت بنية الملكية العقارية للبلاد بشكل استدعى تدخل الدولة بواسطة سياسات تصحيحية كاستحداث مبدأ الأرض لمن يخدمها في إطار الثورة الزراعية، لتتدخل مرة أخرى بسياسة تصحيحية جديدة لأخطاء الثورة الزراعية عن طريق قانون التوجيه الفلاحي لسنة 1990 الهادف إلى إعادة أراضي الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين، زيادة على اختلالات أخرى كتكريس تخصص اقتصادي غير ملائم للبلاد وارتباط تجاري مفرط للبلاد مع فرنسا سرعان ما انكشفت عراه سنة 1965 إثر العجز عن تسويق الخمور التي بلغت كميتها 2 مليون هكتولتر إلى

فرنسا، الأمر الذي استدعى إجراء عملية مكلفة من ناحية الجهد، المال والوقت وهي إحلال محاصيل أخرى محل زراعة الكروم، وهوما يؤكد صحة المقاربة التاريخية لتفسير التخلف والتي تعتبر أن العوامل التاريخية وفي مقدمتها الاستعمار تلعب دورا في ترسيخ تخلف دول المحيط من خلال خلق اختلالات من شأنها كبح تنميتها وتحررها اقتصاديا، لكن لا مناص من التسليم بنسبية هذا العامل في تكريس تخلف الدول النامية مع عدم المغالاة في تبرير كل فشل في إحداث انطلاقة تنموية أو تعثر في مسيرة التنمية به.

الهوامش

1)- Djilali sari**, La depossession des fellahs (1830-1962)**, 2eme édition, société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1978, p 13.

2)- علي سعيدان، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص53، 54.

3)- إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830**-1962، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 154.

4)- Djilali sari, op.cit, p p 11, 12.

5)- سمير خلف الله، **الاستصلاح الاستعماري الفرنسي للأراضي الزراعية في الجزائر**، على الموقع : http://www.algeriagate.info/2015

6)- *Djilali sari*, op.cit, p p 11, 12.

7)- إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 123.

8)- Djilali sari, op.cit, p p 11, 12.

9)- إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 152.

10)- سمير خلف الله، مرجع سابق.

11)- إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 134.

12)- Djilali sari, op.cit, p 14.

13)- René gallissot **, l' économie de l'afrique du nord**, édition 4 , presse universitaire de France, paris, 1978, p 28.

14)- سمير خلف الله، مرجع سابق.

15)- René gallissot, op.cit, p 28.

16)- بن خليف عبد الوهاب، **الوجيز في تاريخ الجزائر من 1830 إلى 8 ماي 1945**، ط2، دار بني مزغنة، الجزائر، 2006،ص51.

17)- René gallissot, op.cit, p 28.

18)- بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 51.

19)- سمير خلف الله، مرجع سابق.

20)- Ahmed henni**, économie de l'algerie indépendante**, enag edition, alger, 1991, p 23.

21)- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 148، 149.

22)- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1962- 2003، تر: عبد القادر شرشار، **مجلة إنسانيات**، عدد 22، 2003، ص 9.

23)- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 148، 149.

24)- نفس المرجع، ص 156.

25)- نفس المرجع، ص 161.

26)- نفس المرجع، ص 174.

27)- نفس المرجع، ص ص 462، 463.

28)- نفس المرجع، ص469.

29)- سمير خلف الله، مرجع سابق.

30)- Ahmed henni, op.cit, p 21.

31)- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 176.

32)- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص ص 462، 463.

33)- Ahmed henni, op.cit, p22

34)- عبد اللطيف بن أشهو، مرجع سابق، ص 460.

35)- Ahmed henni, op.cit, pp 22, 23.

36)- سمير خلف الله، مرجع سابق.

37)- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 155.

38)- رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص144.

39)- عبد السلام فيلالي، هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، **مجلة التواصل،** عدد 24، جوان 2009، ص 150.

40)- Ahmed henni, op.cit, p49.

41)- رشيد زوزو، مرجع سابق**،** ص ص142، 143.

42)- Ahmed henni, op.cit, p 26.

43)- عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 150.

44)- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 38.

45)- إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص 151، 152.

46)- Ahmed henni, op.cit, p 26.